سياسة فرنسا الثقافية في الجزائر (1830-1900)

مقدمة:

سعت فرنسا منذ أن وطأت أقدامها أرض الجزائر إلى القضاء على الهياكل الثقافية و التعليمية الوطنية بشتى الطرق و الوسائل،محاولة بذلك طمس المقومات الأساسية للشخصية الجزائرية، و من ثمة يتيسر لها تجسيد مشروعها الاستعماري الاستيطاني الصليبي، مخالفة بذلك وعودها مع الجزائريين بموجب معاهدة الاستسلام 1830 المبرمة مع الداي حسين.فكيف كان موقف المحتل الفرنسي من الثقافة الوطنية ؟ وفيم تمثلت خلفيات هذا الموقف و الانعكاسات المترتبة عنه؟

1.مصادرة السلطات الاستعمارية الفرنسية للأوقاف الإسلامية:

أدركت الإدارة الفرنسية أن نشاط المؤسسات الثقافية الجزائرية،لاسيما دور المساجد و الزوايا و المدارس القرآنية و الكتاتيب يرتبط ارتباطا وثيقا بالأوقاف الإسلامية باعتبارها المصدر الأول المسؤول عن تمويلها ، من خلال سد النفقات الضرورية للمشتغلين بهذه المؤسسات، ، كما كان للأوقاف دور هام في الحفاظ على الهوية الوطنية بشقيها اللغوي و الديني، لذلك لم تتوان الإدارة الاستعمارية في توظيف شتى الطرق لتقويض نشاطها، حيث أصدرت في هذا الإطار مجموعة مراسيم و قرارات، نذكر منها على سبيل المثال:

-مرسوم 7ديسمبر1830،القاضي بمصادرة الأوقاف الإسلامية بنوعيها الخاص و العام و إلحاقها بأملاك الدولة الفرنسية(الدومين)، و مما جاء في هذا القرار:" كل المنازل و المتاجر و الدكاكين و البساتين و الأراضي و المحلات و أية مؤسسة مهما كانت لها ريع مهما كان عنوانه موجهة إلى مكة، المدينة أو المساجد أو أية جهات محددة ستكون مستقبلا تحت إدارة الدومين و هي تؤجرها"

-قرار 23 مارس 1843: تضمنت المادة الأولى منه"أن كل الوصولات و المصاريف الناتجة عن المؤسسات الدينية و الأوقاف مهما كان نوعها قد أصبحت ملحقة بالميزانية الاستعمارية الكولونيالية"

-قرار4جوان 1843: القاضي بضم كل أوقاف الجامع الكبير إلى مصحة أملاك الدولة

-قرار1 أكتوبر1844، المتضمن إخضاع الأوقاف للمعاملات المتعلقة بالأملاك العقارية

-قرار30 اكتوبر1858، الذي وسع المعاملات العقارية و جعلها مطابقة للقانون الفرنسي بهدف تسهيل عملية الاستحواذ على الأوقاف الموقوفة و تحويلها إلى ملكيات للأوروبيين و اليهود.

كان لهذه السياسة تداعيات خطيرة على أوضاع الجزائريين الثقافية و الدينية و الاجتماعية من خلال تراجع عدد المؤسسات الدينية و التعليمية بشكل مريب، ففي مدينة الجزائر التي كانت تضم 186 مؤسسة متعددة(13 مسجدا جامعا، و 108 مسجدا صغيرا و 32 مصلى و

12 زاوية) تراجعت بعد سنة 1862 إلى 12 مسجدا منها ثمانية مساجد كبيرة.كما انخفض عدد مدارس و مساجد قسنطينة من 86 إلى 30، و تراجع عدد الطلاب بمدارسها من 600 إلى 60 طالب خلال الفترة الممتدة ما بين1837و 1846

كما أدى تقويض نشاط الأوقاف إلى قطع أرزاق المعلمين و المتعلمين ، و تفشى بذلك الجهل و الأمية ، و أضطر الكثير من سكان المدن إلى الهجرة نحو المناطق الداخلية البعيدة عن أنظار العدو و الأقطار المجاورة طلبا للعلم و المعرفة و إيجاد حياة آمنة مستقرة، الأمر الذي ساعد الإدارة الاستعمارية على تهيئة الظروف الملائمة لتجسيد مشروعها الاستيطاني.

2.سياسة فرنسا الاستعمارية تجاه المساجد و الزوايا:

لم تسلم المساجد من سياسة المحتل الإستدمارية و هذا باعتبارها مراكز للإشعاع العلمي و الثقافي، لذلك تم تحويل الكثير منها إلى متاحف و معاهد للثقافة الفرنسية،و سلم بعضها للجمعيات التبشيرية المسيحية للقيام بدورها في مجال تنصير الجزائريين. كما حولت بعض المساجد إلى كنائس و مخازن، و أخرى تعرضت للتهديم

و نجد على رأس المساجد التي استهدفتها سياسة المحتل، مسجد كتشاوة'' يعتبر أوسع مساجد العاصمة''، الذي تم تحويله إلى كاتدرائية، أطلق عليها إسم **كاتدرائية سيدة الجزائر** 1832/12/18، و مسجد السيدة ''الذي يعد من أجمل مساجد العاصمة'' تعرض للهدم بدافع الحقد الصليبي و بأمر من الجنرال الفرنسي و القائد كلوزيل المجرم بعد اعتقاده أنه يحوي على كنوز الداي.

امتدت عملية الهدم إلى باقي المساجد بالمدن الجزائرية الأخرى ، مثل مسجد صالح باي بمدينة قسنطينة الذي حول إلى كنيسة. و في عنابة فقد هدم بها حوالي 37 مسجدا، و كان من أهمها جامع سيدي مروان الذي يعد من أعظم مساجد المدينة، كما تعرض حوالي 25 مسجدا و جامعا للهدم بمدينة ببجاية خلال النصف الأول من القرن 20م. و بالبليدة قام الماريشال إلي بهدم أجمل مساجدها و حوله إلى كنيسة كاثوليكية و أعطى الأوامر بأن تنصب علامة الصليب بها، نفس المصير آلت إليه مساجد الغرب الجزائري.

و كان نفس المآل عرفته الزوايا الحرة، بعدما إدراك الفرنسيون أهمية الدور الذي باتت تؤديه هذه الزوايا(غير الضالة) في الدفاع و الحفاظ على الهوية الوطنية باهتمامها بتحفيظ القرآن الكريم،و الدفاع عن اللغة العربية،وبالتعليم العربي الحر، و بعضها دعت إتباعها إلى الجهاد ضد الغزاة على غرار مقاومة متيجة و مقاومة الأمير عبد القادر و مقاومة المقراني .لذلك عمل المحتل على محاربتها و تدجينها بشتى الطرق، و إخضاع نشاطها للمراقبة و التحكم في مداخيلها ،و منع إعطائها الرخص لجمع الأموال، و ضبط معلومات دقيقة عن شيوخ الطرق الصوفية.

3.محاربة اللغة العربية:

يندرج هذا الموقف المتطرف للمحتل ضمن سياسة الفرنسة المستهدفة للهوية الوطنية، فهذه السياسة كما حدد ماهيتها الأستاذ الجزائري رابح تركي تعني: "إحلال اللغة الفرنسية و ثقافتها محل اللغة العربية و ثقافتها في الجزائر حتى ينسى الجزائريون بمرور الزمن لغتهم و ثقافتهم القومية و يستعيضون عنها باللغة و الثقافة الفرنسية كما حصل في بعض البلدان التي نسيت لغتها و ثقافتها و استبدلتها بلغة و ثقافة المستعمر مثل الهنود الحمر بأمريكا الشمالية و معظم شعوب أمريكا اللاتينية و بعض شعوب القارة الإفريقية"

و تجسيدا لهذه السياسة وظف المحتل شتى الوسائل لمحو اللغة العربية باعتبارها رمزا للهوية الوطنية، حيث حارب تعليمها و تعلمها، و اعتبرها لغة أجنبية يحرم التعامل بها قانونيا، و فرض اللغة الفرنسية بدلها في جميع المجالات ، و عطل الصحف الوطنية الناطقة باللغة العربية، وعمد إلى تغيير كل ما يرمز إلى اللغة العربية،و قام في هذا الصدد باستبدال أسماء المدن و القرى و الشوارع و الساحات بأسماء فرنسية عسكرية مجرمة.

و في هذا الصدد قامت الإدارة الاستعمارية بإصدار العديد من القرارات و المراسيم و القوانين التعسفية المستهدفة للغة العربية نذكر منها:

-قانون 1834:الذي اعتبر الجزائر فرنسية، و مؤكدا على أن اللغة الفرنسية هي لغتها الرسمية

-قرار مجلس الدولة الفرنسي1838: تم التأكيد فيه أن اللغة الفرنسية هي اللغة الوحيدة و الرسمية للجزائريين

-قانون الأهالي1871، الذي منع الجزائريين من فتح أي مركز ديني أو تعليمي إلا بالحصول على رخصة و هو بذلك استهدف اللغة العربية

-قانون 30 أكتوبر1886، الذي أخضع المدارس القرآنية لنظام خاص يقضي بالحصول على رخصة من الحاكم العام من حيث ممارسة المعلم لنشاطه

-قرار24 ديسمبر1904، الذي منع الجزائريين من فتح مكاتب لتعليم اللغة العربية بدون رخصة يمنحها لهم عامل العمالة أو قائد الفيلق العسكري.

4.تشجيع حركة التنصير:

في إطار محاربتها للدين الإسلامي باعتباره المقوم الأساسي للشخصية الوطنية ، أطلقت فرنسا الاستعمارية العنان للبعثات التنصيرية لتجسيد مشروعها التنصيري الصليبي على حساب عقيدة الجزائريين الإسلامية لتؤكد الوقائع بعد ذلك الطابع الصليبي للحملة الفرنسية على الجزائر.

بدأت المساعي الأولى لرجال الدين المسيحي لتنصير الجزائريين خلال فترة الثلاثينيات من الاحتلال، ثم أخذت رقعة النشاط التبشيري تتسع مع مرور الزمن لتبلغ

ذروتها لتبلغ ذروتها خلال منتصف الستينيات التي شهدت مجيء الكاردينال لافيجري للجزائر و ترأسه لأسقفية الجزائر(1892-1867)،تزامنت مع ظهور المجاعة التي عرفتها البلاد الأمر الذي شجع هذا الأخير على اغتنام هذه الظروف و العمل على تنصير الجزائريين خاصة أطفال اليتامى، و أسس خلال فترة السبعينيات القرن 19م، العديد من الكناس و الأديرة، و الفرق التنصيرية ،أبرزها **الآباء البيض** سنة1896 لتأخذ على عاتقها مهمة التنصير في الجزائر، و كثيرا ما كان هؤلاء يتركون لحاهم طويلة و يرتدون لباسا موازيا للباس العربي الإسلامي ذي اللون الأبيض بهدف الاحتكاك بالمسلمين و إبعاد شبح النفور عنهم،و قد وظفوا شتى الوسائل و الأعمال الإغرائية كالعلاج المجاني، و المساعدات الغذائية للتأثير على نفسية الجزائريين و إدخالهم في الديانة النصرانية.

إضافة إلى فرقة **الأخوات البيض** التي أسسها في نفس السنة للقيام بمهمة التنصير في الوسط النسائي عن طريق التطبيب و التعليم و الخدمات الخيرية لا سيما في منطقة القبائل.و ما يجب التأكيد عليه هو العلاقة الوثيقة بين الاستعمار و التنصير، بحيث ظل التعاون بينهما قائما و مستمرا لأجل استعباد الجزائريين و استغلالهم لخدمة إغراضهما لاستعمارية و الدينية، و أن الاستعمار مثل المظلة الواقية و الحامية لنشاط المنصرين.

5.المدرسة الفرنسية في خدمة مشروع المسخ الاستعماري :

بهدف تكوين نخبة جزائرية موالية للإدارة الاستعمارية يراهن عليها في تأدية الدور الوسيط مع الأهالي، و من ثمة تعزيز الوجود الإستعماري بالجزائر، اتجهت السياسة الفرنسية إلى تمكين أبناء الأهالي من دخول المدرسة الفرنسية ،و ذلك تحت تأثير بروز نزعة فرنسية تطالب بتوسيع التعليم لصالح الجزائريين المسلمين، منها تصريح الوالي العام للجزائر جول كامبون في نهاية القرن 19م:"بأنه من فائدة فرنسا تعبئة نخبة من بين الأهالي، وتشكيل ما يشبه هيئة أركان مثقفة مسلمة حولنا حتى تؤدي دور الوسيط بين فرنسا و سكان الأهالي".

ونجد الموقف نفسه عند جونار الحاكم العام للجزائر في بداية القرن 20م الذي رأى« بأن التطور في الجزائر الأهلية، وفرنستها يتم عن طريق نموذج المسلمين المتعلمين»، و مما قاله في هذ الصدد برنارد(مدير مدرسة المعلمين بالجزائر) سنة 1908: «إن المدرسة الأهلية في شكلها الراهن، وبعملها المزدوج ،ليست أداة تجديد فحسب، بل هي على وجه الخصوص أداة سلطة و سلطان ووسيلة نفوذ وسطوة و ستخلق من رعايانا عضوا مفيدا ،وساعدا مخلصا لفرنسا». كما أن جول فيري(1893-1832)-سياسي فرنسي- كان من المؤيدين لفكرة استغلال التعليم لخدمة المشاريع الإستعمارية وترسيخ دعائم الاستيطان الاستعماري.و هدفت هذه السياسة كذلك إلى إبعاد الجزائريين الأهالي عن تأثير المدارس والزوايا الحرة و الكتاتيب القرآنية خلال هذه الفترة.

من الجدير بالذكر أن المستوطنين أضروا استماتة منقطعة النظير في معارضتهم تعليم الأهالي لأنهم «كانوا يرون أن التعليم من العوامل التي تدفع السكان للمطالبة بحقوقهم الشرعية ،ومن السلاح الأقوى في مكافحة الاستعمار»، و في نظرهم كذلك «أن العدو المتعلم و المثقف أخطر من العدو الجاهل ،و الفلاح الأمي ينحني إلى الأرض أمام قبعة ضابط فرنسي» .

من حيث طبيعة التعليم و محتواه المقدم للنشء الجزائري فقد كان لأغراض استعمارية بالدرجة الأولى، حيث قدم لأطفال الجزائر تعليم خاص، "وذلك بتزويدهم بمعلومات تؤكد أساسا على عظمة فرنسا وقوتها العسكرية و الحضارية في المجتمع الدولي و في التاريخ"، و التركيز" على ماضي الجزائر وتقديمه مشوها للأطفال كأرض بلا دولة و لا نظام و لا كيان إلى أن جاءت فرنسا فصنعت منها الجزائر".وأن تأطيرهم عادة ما يتم على يد ممرنين أهليين، لا على يد معلمين يتمتعون بشهادات متخصصة، و في هذا الصدد يؤكد الأستاذ الطيب العلوي على خطورة هذا التعليم على الناشئة الجزائرية المسلمة، بقوله:«....وبعد سنوات ، فتحت سلطات الاحتلال أبواب مدارسها لأبناء الأهالي، لا من أجل تعليمهم، و إنما من اجل احتلال عقولهم احتلالا يتجاوب مع طموحاتها، و مشاريعها الاستيطانية،لأنها انحرفت بالمدرسة عن وظيفتها التعليمية، إلى الوظيفة السياسية، فكان تعليم الأهالي عملا سياسيا أكثر منه عملا تعليميا، و إذا أريد للأهلي أن يخضع بدون تردد، فإنه يجب أن يعد له تعليم خاص،حيث يسلم لأطفال،لا لمتعلمين يتمتعون بشهادات،لكن لممرنين أهليين»·

أما بالنسبة للفئات الاجتماعية الجزائرية التي استفادت من هذا التعليم ،فقد كانت محدودة ، حيث اقتصرت أساسا على أبناء الملاك العقاريين، والتجار و القياد و الأغوات و الباشوات ، بينما ظل غالبية الأطفال الجزائريين خاصة أبناء الفقراء مستبعدين تماما منه.